

أخبار

وزارة العمل تستيقظ على تحذير!

تحولت وزارة العمل إلى مكتب شكاوى لا يمكنه معالجة الحد الأدنى من مشاكل العمال في لبنان، ولا يمكنه السهر على تطبيق قانون العمل، ولا أن يطوّر قانون إنشاء النقابات ويبيد عنه... وآخر بدائع الوزارة، التي يفترض أن لديها وحدة تفتيش تقوم بأعمال دورية على المؤسسات لتتأكد من تطبيق القوانين التي ترعى حقوق العمل والأجراء في لبنان، أنها تحذّر المخالفين الذين يوظفون عمالاً وعاملات أجنبياً خلافاً للقانون. فمن المعروف أن العمال الأجانب غير المرخص لهم العمل في لبنان، أو أولئك الذين ليس لديهم أي أوراق ثبوتية، يعملون في لبنان منذ ما بعد الحرب الأهلية، لكن الوزارة تحذرهم اليوم.

ففي بيان أعلنته أمس، أفادت الوزارة بأنها تبليت من مراجع أمنية «معلومات عن وجود عمال وعاملات أجنبي على الأراضي اللبنانية خلافاً لقانون دخول وخروج الأجانب إلى لبنان، وخلافاً لرسوم تنظيم عمل الأجانب، وهم يعملون لدى اللبنانيين من مؤسسات وشركات وأشخاص بأوراق مزورة، أو من دون أوراق ثبوتية صحيحة، وبعضهم يرتكب مخالفات متعددة الأوجه، وصلت إلى حد الجرائم».

ويحذر البيان «أي مؤسسة أو شركة لبنانية أو أجنبية عاملة على الأراضي اللبنانية، أو أي شخص طبيعي يستخدم أجنبياً خلافاً للقوانين النافذة، تحت طائلة الملاحقة القانونية والجزائية، ليس أقلها إقفال المؤسسة أو الشركة حتى إشعار آخر». وأوضحت الوزارة أن وحدات التفتيش «ستقوم بزيارات مفاجئة لمواقع العمل، وهي مكلفة باتخاذ الإجراءات القانونية الواقعة ضمن مهماتها، ومن ضمنها على سبيل المثال لا الحصر، تنظيم محاضر الضبط وفقاً للأصول، ومصادرة إجازات العمل للعمال الأجانب لديها، مهما كانت فئاتهم»، لافتة إلى «تكليف مصلحة العمل والعلاقات المهنية بواسطة مفتشي العمل التابعين لها، في دائرة تفتيش العمل ودوائر العمل في جميع المحافظات اللبنانية، ضبط المخالفات وعدم التساهل في هذا الأمر».

عدد الهواتف من نوع «Galaxy Note II» التي باعتها شركة «Samsung» خلال فترة شهر، ما يعزز وجودها في سوق الهواتف الذكية أمام غريماتها الأميركية «Apple»

3

ملايين هاتف

ارتفع معدل البطالة في الولايات المتحدة إلى هذا المستوى رغم أن الاقتصاد ولد وظائف أكبر من المتوقع خلال تشرين الأول، ما يوضح أن الاقتصاد على طريق التعافي

7,9

في المئة

فإن ولاية رئيس مجلس الإدارة لن تنتهي على خير. إذ يبدو أن حصول حميد كريدي على براءة ذمة مالية - باعتبار أنه موظف عام سيترك الإدارة - لن يكون سهلاً؛ تلك اللحظة ليست بعيدة إذ إن انتهاء الولاية هو خلال أسابيع.

وتفيد معلومات أن كريدي رفض خلال الفترة الماضية اقتراحات قدمتها وزارة السياحة لإعادة هيكلة المؤسسة باتجاه رفع إنتاجيتها وتعزيز الشفافية فيها، وفضل بقاء الأوضاع على ما هي عليه.

وتوضح أوساط العمال في هذه المؤسسة أنه فيما يبلغ العدد الإجمالي للموظفين ألفين إلا أن العديد منهم - أكثر من 400 موظف - يتقاضون رواتبهم من دون القيام بأي عمل. «نحن نعمل حتى ساعات الصباح الأولى ونرى يومياً هؤلاء الموظفين سياسياً ينزلون من سياراتهم، مع ترك المحرك شغالاً، فقط لكي يسجلوا حضور عمل».

وأكدت شركة التدقيق المالي «Deloitte» على هذا الوضع في تقرير خاص أعدته عن الكازينو توصل إلى أن هناك فائضاً كبيراً في عدد الموظفين يُضعف الإنتاجية على نحو كبير في العديد من أقسام الكازينو - أي بمعنى آخر هؤلاء الموظفين برعاية سياسية.

وتثير القضية الكثير من التساؤلات حيث العمال المنتفضون حالياً يُمثلون عصب أعمال الكازينو ويتوقّفهم عن العمل يتراجع النشاط بنسبة 70%. «توقّفنا عن العمل يدفع المديرين إلى النزول من مكاتبهم وتوزيع الورق، ولكن من دون أي رقابة ويتقاضون مبالغ طائلة لقاء عملهم الإضافي» يختم الناشط في صفوف العمال.

مع الشركة تبلغ قيمته 10 ملايين دولار تقريباً، يُدفع منها بين 5 ملايين و5,5 ملايين دولار رواتب للموظفين، والباقي أرباح، تتابع المصادر نفسها. مناخ غياب الشفافية في الكازينو تجلّى على نحو فاقع خلال السنوات الماضية. وعزّزه الوضع «الخاص» الذي تتمتع به هذه المؤسسة: فهي تُعد شركة خاصة من منظور التدقيق المالي إذ لا تخضع لديوان المحاسبة. وفي عام 2011 حول الكازينو إلى

في عام 2011 أرباحاً بلغت 280 مليون دولار، وهذا يعني أن كلفة التثبيت لا تقارب أبداً عتبة 1% من الأرباح الإجمالية.

أكثر من ذلك، التثبيت يعني أن العقد لن يعود قائماً مع «Abela» وبالتالي سيتم توفير 10 ملايين دولار سنوياً؛ ولذا يبدو أن هناك تشعبات معقدة - تتضمن مصالغ عديدة ربما - في هذه القضية.

تشعبات تصفها مصادر الكازينو بأنها نتيجة «إمبراطورية المصالح التي تديرها الشركة في الكازينو» هي قضية الإدارة العامة المهملّة في لبنان التي طالما تم ابتكار حل الوسيط للإبقاء على ترهلها وفي الوقت نفسه عقد صفقات مختلفة.

وضمن تلك الصفقات يتعرّض العمال المعتصمون إلى ضغوط لتنبهم عن حراكم الحقوق. «هناك زميلان بيننا يعاني والديهما من مرض عضال، تتم معالجتهم على حساب الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي»، يشرح ناشط من بينهم. «تعتمد الإدارة وأزلامها إلى تهديد يوماً للعودة إلى العمل وإلا فلن يتم تغطية فرق الضمان لعلاج أبويهما».

التهديد يأخذ شكلاً آخر مع باقي الموظفين. «تروج الإدارة بأن من ليس مدعوماً من الأحزاب الكبرى في البلد لن يبقى في عمله ولذا عليه الخضوع للمقرارات المتخذة».

توضح مصادر من داخل الكازينو أن ما تتقاضاه الشركة في إطار العقد المبرم تحت مسمى الرواتب يُساوي ضعف الرواتب الحقيقية التي تسددها للعمال.

وتتوافق هذه الأرقام مع أرقام المصادر المستقلة نفسها التي تحدّثت لـ «الأخبار». وتوضح أن العقد المبرم

يبدو أن حصول حميد كريدي على براءة ذمة مالية لن يكون سهلاً عندما تنتهي ولايته قريباً

المالية العامة 112 مليون دولار تقريباً، ولكن عندما تُقدّم طلبات التدقيق بأعماله تُرفض؛ من بين الأمثلة على هذا الوضع الهجين الإخبار الذي كان قد تقدّم به النائب سيمون أبي رميا إلى النيابة العامة حول صفقة غير شفافة لشراء معدات بقيمة تفوق 10 ملايين دولار. لم يتم التحقيق به أبداً؛ يُشار إلى أن الكازينو مملوك بنسبة 53% من مؤسسة «إنترا» وبنسبة 10% من مصرف لبنان، و17% لشركة «Abela»، والباقي موزع في السوق. ووفقاً للمعلومات المتوفرة لـ «الأخبار»



احتجاجاتهم فكان ردّ الإدارة عليهم بأن الدراسة التي أجرتها خلصت إلى أن كلفة التثبيت تبلغ 2,6 مليار ليرة (1,7 مليون دولار تقريباً). «قالوا لنا إن الإدارة لا تستطيع تحلّل هذه الأكلاف، يوضح أحد الناشطين من العمال. لكن الأرقام توضح العكس! إذ تُفيد مصادر الكازينو نفسها بأنه حقّق

40

في المئة

هي نسبة صادرات اللؤلؤ والأحجار الكريمة خلال الأشهر التسعة الأولى من السنة الجارية. فرغم كل الأوضاع الصعبة التي يمرّ فيها لبنان، كان لافتاً أن تزداد هذه الصادرات التي كانت تمثّل 17% من الصادرات الإجمالية في عام 2008، وارتفعت إلى 31% في 2008، ثم انخفضت إلى 26% في 2010، لترتفع مجدداً في عام 2011 إلى 35%. وبحسب إحصاءات الجمارك اللبنانية، سجّلت قيمة صادرات اللؤلؤ والأحجار الكريمة 1313 مليون دولار، منذ مطلع السنة الجارية حتى نهاية أيلول الماضي. ومن المعروف أن لبنان يستورد الذهب والألماس وكل أنواع اللؤلؤ والأحجار الكريمة بصورتها الخام ويعيد تصنيعها، ويُسوّق قسم منها في لبنان ويصدر الباقي إلى الخارج.

العمل أنها ستصرف في المرحلة الأولى أكثر من 60 موظفاً، استقدمت مستشاراً بريطاني الأصل، كان ولا يزال، يقوم بمثابة قائم مقام المدير العام للمصرف من دون أي إجازة من وزارة العمل. لا بل إن الأمن العام اللبناني أوقف جواز سفره لفترة ثم أعاده إليه من دون ترحيله ومن دون أي إجراء آخر، فيما هو لا يزال يمارس عمله في بيت التمويل رغم أنه لا يحمل سوى سمة (فيزا) سياحية.

وكان لافتاً للموظفين الذين أمهلتهم الإدارة إلى اليوم للموافقة على بروتوكول صرف تعسفي «لا ملامح واضحة له»، أن يقف وزير العمل سليم جريصاتي متفجعاً إزاء الممارسات التي تقوم بها إدارة بيت التمويل بحق الموظفين الذين صرفوا الواحد تلو الآخر من دون كلمة واحدة من الوزارة. لا بل إن جريصاتي أعاد إلى المدير العام بالإجابة الأردني الأصل إجازة عمله.



يقف وزير العمل سليم جريصاتي متفجعاً إزاء ممارسات الإدارة (مروان طحطح)

دولار، إلا أن المصرف لم يستجب سوى بمبلغ 10 ملايين دولار. وبالتزامن مع ذلك كله، أطلقت إدارة بيت التمويل، تحت عنوان «إعادة هيكلة المصرف»، جملة إجراءات الهدف الأساسي منها صرف أكثر من 100 موظف، وقبل أن تبلغ وزارة

الرئيسيين فيه. بدأت ودائع المصرف تنخفض بوتيرة سريعة، فتراجعت من 480 مليون دولار إلى حوالي 240 مليوناً، ما دفع لجنة الرقابة على المصارف إلى استجواب عدد من المديرين هناك، وتوجيه لوم كبير إليهم، طالبة تغطية بمبلغ 50 مليون

سلطة

تكن موجودة لدى الشريك القطري، لا سيما أن معالجة ملف الصناديق الثلاثة بقيمة إجمالية تبلغ 18,5 مليون دولار أمر ليس جسيماً، لا على رأس مال بيت التمويل العربي ولا على إدارة مصرف قطر الإسلامي قطعاً.

لهذه الأسباب، يؤكد المطلعون على الأزمة أن قرار خروج الشريك القطري من لبنان يحمل طابعاً سياسياً بحتاً، لا سيما أنه تزامن مع انفجار الأزمة في سوريا، حيث أخذت السلطات القطرية مواقف واضحة منها دفعت استثمارات مصرفية وتجارية وعقارية كبيرة ذات أصول قطرية إلى الخروج من السوق السورية، أو الانكفاء عنها بصورة معلنة.

صرف أم هيكلة

عندها دخل المصرف في معمة وتخبّط لم ينتهيا بعد؛ صُرف مدير تلو الآخر، حتى إن المصرف يكاد يكون فارغاً اليوم من المديرين